تقرير

جورج شاهين

الرواية الكاملة من 27 تشرين الثاني إلى 18 شباط إجماع لبناني على مواجهة ديبلوماسيّة لإنهاء الإحتلال

لم تنفذ اي من الخطوات التي اقرت بين 27 تشرين الثاني 2024 تاريخ الاعلان عما سمي تفاهم حمل هذا التاريخ ادى الى تجميد العمليات العسكرية في جنوب لبنان بموجب القرار 1701 الذي تم احياؤه بعد 28 عاما على صدوره، و27 كانون الثاني 2025 تاريخ انتهاء مهلة الستين يوما لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ونشر الجيش جنوب نهر الليطاني

حين لم تنته الجهود التي بذلت الى اي نتيجة ايجابية تم تمديد المهلة حتى 18 شباط 2025 من دون التوصل الى انسحاب اسرائيلي شامل بفعل احتفاظ الاحتلال بنقاط عدة على الحدود ولا الى ترتيب لوقف ثابت ونهائي لاطلاق النار.

كل ذلك تم تحقيقه توطئة للانتقال الى مرحلة انهاء الحرب التي لا يبدو انها انتهت، طالما ان الاحتلال بقي ولو في شبر من الاراضي اللبنانية فكيف باحتفاظه بعدد من التلال الحدودية مدعيا انها لمراقبة اي "تحرك مشبوه"، وما زالت الغارات الاسرائيلية مستمرة اختياريا على مناطق عدة من جنوب وبقاع وجبل لبنان حيثما رصدت مسؤولا من حزب الله او حماس، او تحدثت عن وجود مخازن اسلحة او تحركات عسكرية للحزب على الحدود اللبنانية – السورية، وهو ما يقود الى قراءة هذه المرحلة وما رافقها وواكبها وما انتهت اليه وما هو متوقع في مقبل الايام.

لتفنيد هذه الحقبة بمختلف مراحلها، وتوثيق الجهود التي بذلت من اجل وضع حد لما يمكن ان يشكل "آخر حروب الاخرين على ارضنا"، كما كرر رئيس الجمهورية العماد جوزف عون امام زواره من العرب والاجانب في الايام الأخيرة، ينبغي العودة الى مسلسل الجهود التي بذلت وانتهت ليل 26 - 27 تشرين الثاني 2024 بما عرف لاحقا بـ "تفاهم 27 تشرين الثاني 2024" الذي بوشر تطبيقه بعد سلسلة من المواقف الاقليمية والدولية التي شكلت مظلة الرعاية الدولية للتفاهم. ابرزها البيانان اللذان صدرا عن كل من الرئيس الاميركي جو بايدن ونظيره الفرنسي ايمانويل ماكرون عشية التفاهم، وتعهدا العمل على ضمان وقف الحرب واعادة النازحين الى مدنهم وقراهم على جانبي الحدود. كل ذلك جرى بعد ساعات قليلة على البيان الذي صدر اولا عن "مجلس الوزراء الامني الاسرائيلي المصغر" الذي اجتمع مساء الثلاثاء في 26 تشرين الثاني الماضي قبيل ساعة الصفر لتنفيذ التفاهم والذي انتهى الى الاعلان عن التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار في لبنان.

وفي خطوة تلت مناقشة مجلس الوزراء الصيغة الخاصة بالتفاهم التي تسلمها رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي من الجانب الأميركي، اكدت الحكومة "انها اخذت علما بها ووافقت على تنفيذ ما قالت به"، وكلفت قيادة الجيش والاجهزة الامنية تنفيذ ما هو مطلوب لجهة ان يكون الجيش جاهزا لتسلم الامن في منطقة جنوب نهر الليطاني بالتعاون والتنسيق مع "اليونيفيل" واللجنة الخماسية التي تقرر تشكيلها بموجب التفاهم. والتي تضم ممثلين عن الولايات المتحدة الاميركية، فرنسا، لبنان، اسرائيل ومن يمثل الامم المتحدة. وعين في اليوم التالي للتفاهم الجنرال من قيادة المنطقة الوسطى الاميركية جاسبر جيفيرز رئيسا لها وتولت فرنسا نيابة الرئاسة ممثلة بالجنرال غيوم بونشان، وتمثل الجيش بقائد قطاع جنوب الليطاني في الجيش العميد ادغار لاوندوس، وتمثلت قيادة اليونيفيل بقائدها الجنرال ارولد لازارو والتي التأمت بعد تشكيلها في حضور من يمثل اسرائيل في اول اجتماع لها في الثالث من كانون الثاني 2025 في مقرها الدائم في احدى منشات القيادة الدولية في الناقورة.

ما بين تاريخ التوصل الى التفاهم وقبل بدء العمل الميداني للجنة الاشراف والمراقبة وتزامنا مع تمني الرئيس ميقاتي "عن امله بأن تكون الهدنة صفحة جديدة في لبنان تؤدي الى انتخاب رئيس جمهوري"، اطل رئيس مجلس النواب نبيه بري مخاطبا اللبنانيين والشيعة تحديدا، داعيا الى صفحة جديدة من التعاون موجها الدعوة الى

جلسة لانتخاب رئيس للجمهورية في 9 كانون الثاني 2025، بعد مرور 26 شهرا على خلو سدة الرئاسة من شاغلها منذ نهاية ولاية الرئيس السابق في اليوم الاخير من تشرين الاول 2022 وفشل المجلس النيابي في انتخاب خلفه في 12 جلسة دعي اليها 12 مرة.

وعلى خلفية النظرية التي سادت تلك المرحلة،قيل ان دعوة بري لانتخاب الرئيس العتيد للجمهورية هي البند الرابع عشر غير المعلن من التفاهم، وتلاحقت الترتيبات العسكرية والسياسية مع الحراك الديبلوماسي وحضر الموفدون الدوليون بالجملة والمفرق باتجاه بيروت والجنوب. وتزامنا مع اقلاع اللجنة الخماسية في عملها، حضر الموفد الرئاسي الاميركي آموس هوكشتاين قبل جلسة انتخاب الرئيس بيومين واشرف في زيارة قام بها الى مقر اللجنة الخماسية في الناقورة على قرار اخلاء جيش الاحتلال القطاع الغربي من محيط الناقورة ساحلا باتجاه بعض قرى القطاع الوسط في اقل من ست ساعات، فيما اكتملت التفاهمات لانتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية في 9 كانون الثاني، وانتهت استشاراته النيابية الملزمة الى تكليف القاضي الدولي نواف سلام بمهمة تشكيلها بعد اقل من اسبوع على تولي عون مهامه الرئاسية وولدت حكومته في 8 شباط الماضي.

خلال هذه الفترة، لا يمكن تجاهل سلسلة الجهود التي قام بها اعضاء اللجنة الخماسية الذين واظبوا على اجتماعات شبه دورية كل اسبوعين لتقويم ما حققته في الجولات التي قام بها اعضاؤها. عدا عن الاجتماعات التي عقدت في قصر بعبدا بناء لدعوة من رئيس الجمهورية، كما في عين التينة والسرايا، من دون ان تقدم اي جدول زمني عن برنامج الانسحابات منذ عملية اخلاء القطاع الغربي.

ان عمل اللجنة العسكرية بقي قائما في اجواء من السرية التامة، ولم يتمكن احد من الاطلاع على اي معلومات تفصيلية عن مجرى المفاوضات الداخلية في ظل تكتم شديد اخفى التريث الاسرائيلي في اعطاء اي ضمان بانسحاب كامل وهو ما حصل عشية موعد 27 كانون الثاني في نهاية مهلة الايام الستين الاولى. حتى ان اللجنة التي انعقدت قبل يومين من ذلك الموعد، فضلت عدم نشر اي بيان عن الاجتماع قبل ان يظهر ان السبب جاء من عدم اعطاء الجانب الاسرائيلي اي تعهد بالانسحاب، وهو ما اثار غيظ اعضاء اللجنة. ذلك ان تل ابيب لم تكن تطلب اذنا وموافقة من اللجنة، بقدر ما كان مطلوبا من الادارة الاميركية صاحبة كتاب الضمانات لها. وهو ما عبرت عنه ممثلة الامين العام للامم المتحدة وقيادة "اليونيفيل" ببيانات ادانة خصصتها للتذكير مرتين بأن اسرائيل اخلت بالتزاماتها وخرجت عن مقتضيات القرار 1701 بالصيغة الجديدة التي اعتمدت لانهاء الحرب عشية مهلة 27 كانون الثاني و18 شباط بعدما تم تمديد المهلة الى هذا التاريخ عشية نهاية المهلة الاولى منها.

> **هكذا تهاوت مهل الانسحاب بين هبات باردة وساخنة ولم تلتزم اسرائيل تعهداتها**

لعل اهم ما يمكن التوقف عنده ما عبرت عنه اللجنة الخماسية عندما عاشت حالات من الضياع والتخبط اكثر من مرة، وخصوصا عندما لم تتمكن من الحصول على اي تعهد بالتزام اسرائيل الكامل بالانسحاب وسط معلومات متضاربة كانت ترد من تل ابيب تتحدث تارة عن انسحاب كامل في 18 شباط نتيجة الضغوط الاميركية، وتارة بالبقاء طويلا في مواقع محددة لضمان امن مستوطناتها التي وعدت سكانها بالعودة الامنة اليها في الاول من اذار. كل ذلك جرى قبل الاعلان من جميع الاطراف ان قوات الاحتلال لن تخلي خمسة مواقع وستستمر باحتلالها بما يمكن اعتباره ثمانية مواقع بعدما اضافت الى ما اعلن عنه ما يمكن تسميته بمواقع وسيطة للربط اللوجستي بين تلك التي بقيت تحت الاحتلال.

في الوقت الذي لم تتمكن فيه الديبلوماسية اللبنانية من معالجة اي من هذه الخروقات البرية الاسرائيلية التي واكبتها من وقت لاخر غارات متفرقة في الجنوب والبقاع وعلى طريق صيدا الجنوبية واقليم التفاح، عدا عن المعابر الحدودية اللبنانية - السورية الشمالية والشمالية - الشرقية. فقد واصل اعضاء اللجنة جهودهم ولبوا دعوات من رئيس الجمهورية للبحث في ما يجري من خروقات وكيفية معالجتها. شارك في بعضها قائد المنطقة الوسطى الاميركية والسفيرة ليزا جونسون، كما مع كل من رئيسي مجلس ◄

◄ النواب والحكومة الجديدة للتشديد على موقف لبنان الموحد من هذه القضية. وهو ما كشفت عنه مراجع ديبلوماسية وعسكرية، فقالت ان الحكومة الاسرائيلية رفضت عرضا فرنسيا تحدث عن خروج القوات الاسرائيلية من مختلف النقاط على ان تملاها قوات من "اليونيفيل" واخرى فرنسية برعاية اللجنة الخماسية التي يرأسها اميركي بغية اعطائها الضمانة الكافية عدا عن العرض البريطاني المفتوح ببناء ابراج مراقبة في المنطقة.

لم يقرأ احد من العسكريين اي اهمية للمواقع التي احتفظت بها قوات الاحتلال

مرد ذلك، ان اكثر من مسؤول عسكري ادرك ان التلال التي اختارتها اسرائيل لابقاء قوات مراقبة فيها لا تقدم ولا تؤخر لوجستيا وعمليا في ظل تفوقها الجوي وقدرتها على رصد اي تحرك عدا عن الضمانات التي قدمتها اللجنة بأن الجيش و"اليونيفيل" سيعززان وجودهما في منطقة جنوب الليطاني، ولن يكون هناك اي مظهر عسكري لحزب الله او غيره مما يشكل خطرا على امن المنطقة. وعليه بقيت هذه النظرية عالقة بعدما عبر الجانب الاسرائيلي عن تمسكه بالنقاط المحتلة والتي وصفت بانها "وهمية" ولأسباب سياسية ناجمة عن "مخاوف من فراغ امني قد تستفيد منه جماعات مسلحة". وهو ما لم يقنع احدا من اعضاء اللجنة الخماسية ولا الجانب اللبناني قبل ان يتبنى الجانب الاميركي المخاوف الاسرائيلية بانتظار الظروف التي "تضمن انسحابا منظما وفق اتفاقيات اوسع تشمل الاطراف المعنية".

امام مسلسل الخيبات من التعنت الاسرائيلي واستمرار خروقاته الجوية والبرية والبحرية ونتيجة احتفاظها بالنقاط المحتلة دون اي مسوغ عسكري او امني ادعته بطريقة لم تقنع احدا سعيا وراء تثبيت امر واقع، تعمدت القيادات اللبنانية شن حملة ديبلوماسية في اتجاه القوى الراعية للتفاهم لاظهار قدرة لبنان على الايفاء بالتزاماته تجاه الوضع في جنوب لبنان بما يضمن الامن والاستقرار في المنطقة بطريقة فاعلة ومن اجل التفرغ للإصلاحات الداخلية التي تحدث عنها في خطاب القسم والبيان الوزاري، لاسيما الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والادارية كما السياسية ومكافحة الفساد، فتركزت اللقاءات لتوحيد الموقف اللبناني على اعلى المستويات. وتحت هذا العنوان عقد اجتماع استثنائي في قصر بعبدا ضم الى جانب رئيس الجمهورية كلا من رئيسي مجلس النواب والحكومة افضى الى بيان غير مسبوق رسم الخطوط العريضة للتوجهات اللبنانية في المرحلة المقبلة، وهو الذي خصص للبحث في مستجدات الوضع على الحدود الجنوبية واستمرار الانتهاكات الاسرائيلية. فشدد على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية المحتلة، وعلى حق لبنان في اعتماد كل الوسائل لانسحاب العدو الاسرائيلي. وان لبنان اتخذ قراره بالتوجه الى مجلس الامن الدولي لمطالبته باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الخروقات الاسرائيلية والزام اسرائيل بالانسحاب الفوري حتى الحدود الدولية عملا بما قال به القرار 1701، معتبرين ان "استمرار الوجود الاسرائيلي في اي شبر من الاراضي اللبنانية هو احتلال مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية وفق الشرعية الدولية".

في الخلاصة يبدو واضحا ان المسار الديبلوماسي بات معتمدا بعد فقدان اي خيار عسكري. وهو سيعتمد على مختلف المستويات الرسمية والحكومية كما على مستوى الوسط السياسي وهو ما ترجمه بين مشترك بين حركة امل وحزب الله كما اوحت به كلمة الامين العام لحزب الله السيد نعيم قاسم في خطاب القاه في يوم وداع الامينين العامين للحزب السيدين حسن نصرالله وهاشم صفي الدين في 23 شباط الماضي. على ان تترجمه الحكومة في المرحلة المقبلة على وقع جولات عربية وغربية بدأها رئيس الجمهورية من زيارته الى المملكة العربية السعودية عشية القمة العربية الاستثنائية المقررة في الرابع من آذار الجاري في القاهرة والتي يكون للبنان نصيب مهم منها الى جانب ازمة غزة على وقع مشروع الرئيس الاميركي دونالد ترامب بتوزيع سكانها على دول الجوار لتحويلها الى "ريفييرا الشرق".